مجلة الباحث الاقتصادي (CHEEC)

ردمد . 2335-1748

ردمدإ 2588-235X

chercheur.economique@univ-skikda.dz
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/85

تقييم سياسات التنمية المستدامة في الجزائر باستعمال مؤشرات إحصائية

Evaluation of sustainable development policies in Algeria using statistical indicators

أ/منصوري منى[1] د/يونس بوعصيدة رضا[2]

[1]جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة- الجزائر، مخبر (ECOFIMA)

mansourimoon4@gmail.com

[2]جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة- الجزائر، مخبر (ECOFIMA)

r.younes_bouacida@univ-skikda.dz

تاريخ الاستلام: 04 /2018/01 تاريخ القبول: 11 /2018/01

الملخص :

الهدف من هذا المقال هو دراسة واقع وتحديات التنمية المستدامة في الجزائر ونجاعة سياساتها. ما هو واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج والسياسات المتبعة واعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وعلى مجموعة من المؤشرات الإحصائية لتقييم سياسات التنمية المستدامة في الجزائر. بالرغم من المجهودات التي بذلتها الجزائر إلا أنها لازالت بعيدة عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فهناك تحديات تعرقل مسيرتها التنموية. نؤكد أن ما تمتلكه الجزائر من إمكانات وموارد يؤهلها للحاق بركب الدول المتقدمة وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

الكلمات المفتاحية: تنمية مستدامة، الجزائر، بيئة، مؤشرات التنمية المستدامة.

Abstract:

This article discusses the challenge of sustainable development in Algeria. What is the reality of sustainable development in Algeria through its programs and policies? We have relied on an analytical descriptive approach, and on a set of statistical indicators to assess sustainable development policies in Algeria. It is still far from achieving the objectives of sustainable development in Algeria, because there are several challenges that hamper its development. However, we emphasize that Algeria has the potential and resources to catch up with the developed countries and achieve comprehensive and sustainable development.

Key words : Sustainable development, Algeria, environment, indicators of sustainable development.

JEL classification codes: Q38 ،Q42 ،Q51.

المؤلف المرسل: د/يونس بوعصيدة رضا r.younes_bouacida@univ-skikda.dz

إن التنمية المستدامة وفق أبعادها المختلفة اقتصادية واجتماعية وبيئية، وحتى الثقافية، تعتبر رؤية جديدة للتنمية التي تحترم البيئة، والتي تستجيب إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم[2]. والجزائر كغيرها من الدول مطالبة اليوم وأكثر من أي وقت مضى بمسايرة التحولات الإقتصادية والتطور التكنولوجي الهائل وتنفيذ برنامج مؤتمر قمة الأرض لبلوغ التنمية المستدامة، الأمر الذي يتطلب استراتيجية محددة المعالم تتكاثف فيها جهود مختلف المتعاملين الإقتصاديين، من خلال وضع سياسات وخطط وبرامج في سبيل تحقيق أهدافها.

الإشكالية: لقد بادرت الجزائر إلى انتهاج السياسات ووضع البرامج التنموية الملائمة لتهيئة الإقليم بما يتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة وحماية البيئة ومواكبة التطورات العالمية، وذلك ابتداءا من سنوات 2000 أين تم إنشاء وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، ثم وضع المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة إلى غاية يومنا هذا. ونحاول من خلال هذه الدراسة البحث في واقع وتحديات التنمية المستدامة في الجزائر ومعرفة مدى نجاعة سياساتها وتحقيقها لأهدافها المسطرة، وفي هذا السياق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج والسياسات المتبعة؟ وكيف يمكنها بلوغ أهداف التنمية المستدامة؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة حاولنا تقديم أجوبة محتملة في الفرضيات التالية:

- عملت الجزائر جاهدة من أجل تحسين معدلات النمو الإقتصادي والمستوى المعيشي، ومكافحة الفقر والبطالة، وعلى الحد من الإنبعاثات الغازية والإعتماد على الطاقات المتجددة.

- حققت الجزائر بعض النتائج الجيدة في الجانب الإجتماعي، إلا أنه اقتصاديا وبيئيا مازالت بعيدة نوعا ما عن تحقيق الأهداف المرجوة.

- تعاني الجزائر من مشكلات عرقلت مسيرتها التنموية وحالت دون بلوغها هدفها المتمثل في تحقيق تنمية مستدامة، كنقص الكفاءات البشرية والتكنولوجيات النظيفة والمتطورة.

وقد اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي الذي اهتم بتجميع البيانات والمعلومات وتحليلها، من خلال التطرق للإطار النظري وواقع التنمية المستدامة وتحليل المعطيات الواردة في الجداول والإحصائيات، إضافة إلى مجموعة من المؤشرات الإحصائية الخاصة بكل بعد من أبعاد التنمية المستدامة.

وللإلمام بكل جوانب الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة أقسام، نتناول في القسم الأول أهم جهود التنمية المستدامة في الجزائر، في القسم الثاني سنتطرق لبعض من أهم مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر، أما القسم الثالث فيتعلق بالتحديات التي تواجهها التنمية المستدامة في الجزائر وآفاقها.

1. **جهود الجزائر في مجال التنمية المستدامة:** لتبيان مجهودات الجزائر في إطار التنمية المستدامة سيتم التطرق للبرامج التنموية المطبقة فيها منذ سنة 2001، إضافة إلى كل من الآليات المؤسسية والمالية التي وضعتها في هذا الخصوص.

1.1 برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر: وقد خصتها الجزائر بمبالغ طائلة، ويمكن تلخيص أهم نقاطها باختصار كما يلي:

- برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004: تمحور هذا البرنامج حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، وتحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية. وقد مس محتوى البرنامج مختلف القطاعات كما صاحبته مجموعة من السياسات واتخاذ عدة تدابير جبائية وأحكام مالية. لقد قدرت تكلفة البرنامج ب: 478 مليار دج، وتميزت فترته بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية مع استعادة الأمن عبر ربوع الوطن، حيث أن التحسينات المسجلة من شأنها التخفيف من الإنعكاسات الفاسدة وخلق ظروف ملائمة لاستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة.(زرنوح، 2006 ؛ رزمان، 2010).

المؤلف المرسل: د/يونس بوعصيدة رضا r.younes_bouacida@univ-skikda.dz

- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2005-2009: يهدف هذا البرنامج إلى مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع الخاصة بالإنعاش الاقتصادي، حيث خصص له 60 مليار دولار أمريكي. ويتمثل مضمون البرنامج التكميلي إجمالا في: الإصلاح في المجال الاقتصادي، النهوض بتنمية مستمرة ومنصفة في جميع مناطق البلاد، والتنمية البشرية (حاجي، 2014). حيث يرمي في مجمله إلى تحسين ظروف معيشة السكان، إلا أنه لم يتمكن من حل مشاكل الجزائريين بل ساهم في تقليص التأخر الاقتصادي والاجتماعي المتراكم طيلة سنوات الأزمة السابقة.

- البرنامج الخماسي 2010-2015: كان يهدف لتحقيق قفزة نوعية على كل الأصعدة لأنه يعتبر من أكبر الأغلفة المالية المخصصة من قبل دولة سائرة في طريق النمو، وركز على توظيف المنشآت القاعدية التي تحققت في البرامج السابقة من أجل خلق الثروة وبالتالي توفير مناصب شغل وتحسين المستوى المعيشي للفرد (الجودي، 2016).

- المخطط الخماسي 2010-2016: رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولار، حيث يستهدف بلوغ نسبة نمو تقدر ب7% مع آفاق 2019. وتتمثل أهم محاوره في: تطوير الاقتصاد الوطني، ترقية وتحسين الخدمة العمومية، تحسين الحكامة وترقية الديمقراطية التشاركية. ويهدف البرنامج في مجمله لتعزيز قدرات الاقتصاد الجزائري أمام انعكاسات الأزمة العالمية الراهنة. وعلى العموم يبقى الحكم عليه من خلال فترة تطبيقه (الجودي، 2016).

2.1 الآليات المالية لاستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر: قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء الضريبة البيئية من أجل تطبيق "مبدأ الملوث الدافع" بصورة أفضل والذي جاء طبقا للتشريع سنة2005 (Loi n°03-10,2003) . تم وضع أول ضريبة بيئية من خلال

قانون المالية لسنة 1992 حيث تم فرض الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة أو الخطرة.

وقد اكتست هذه الأدوات أهمية بالغة، ظهرت من خلال قوانين المالية لسنوات 2000 وما بعدها، من بينها نذكر (يحي مسعودي، 2009):

الرسوم الخاصة بالنفايات الصلبة، الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطرة على البيئة، الرسوم الخاصة على الإنبعاثات الجوية، وعلى الإنبعاثات السائلة الصناعية.

وكذلك من بين الآليات المالية المتبعة من أجل تمويل السياسات البيئية نذكر (Mate, sans année):

الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث (FENEP)، الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب (FSRS)، الصندوق الوطني لحماية الساحل والمناطق الساحلية...إلخ.

وكل هذه الصناديق تمول عن طريق الضرائب الإيكولوجية.

– كما يظهر اهتمام الجزائر بالتنمية المستدامة من خلال مصادقتها على اتفاقيات دولية مهمة في هذا الإطار. مثل بروتوكول كيوتو لتخفيض الانبعاثات، وقمة المناخ في باريس الذي انعقد سنة 2015 حول التغيرات المناخية.

2.مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر:

الغرض من صياغة مؤشرات التنمية المستدامة هو الإحاطة بالأبعاد البيئية، الاجتماعية والاقتصادية. حيث تتمحور هذه المؤشرات حول القضايا الرئيسية التي تضمنتها الأجندة 21، ومن أبرزها مايلي (احمد، 2013):

- المؤشرات الاقتصادية: وتتمثل في البنية الاقتصادية (وأهم مؤشراتها هي الأداء الاقتصادي، التجارة، الحالة المالية)، وأنماط الإنتاج والإستهلاك (أهم مؤشراتها هي استهلاك المادة، استخدام الطاقة، انتاج وإدارة النفايات، النقل والمواصلات).

- المؤشرات الاجتماعية: وتشمل المساواة الاجتماعية، الفقر البشري، معدل البطالة، نوعية الحياة، التعليم، معدل النمو السكاني الصحة العامة، السكن، النمو السكاني، الأمن.

المؤلف المرسل: د/يونس بوعصيدة رضا r.younes_bouacida@univ-skikda.dz

- المؤشرات البيئية: وتشتمل الغلاف الجوي (وله 3 مؤشرات رئيسية: التغير المناخي، تآكل طبقة الأوزون، نوعية الهواء)، الأراضي (أهم مؤشراتها: الزراعة، الغابات، التصحر، الحضرنة)، البحار والمحيطات والمناطق الساحلية (أهم مؤشراتها: المناطق الساحلية ومصائد الأسماك)، المياه العذبة (وتقاس عادة بمؤشرين رئيسيين هما: نوعية المياه، كمية المياه)، التنوع الحيوي (ويقاس بمؤشرين رئيسيين هما: الأنظمة البيئية، الأنواع البيئية).

وتشتمل هذه الجزئية على بعض من أهم المؤشرات المتعلقة بالأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة والمرتبطة بالسياسات المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية في هذا الإطار. فهي تهدف إلى عرض التطور الحاصل في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للفترة (2005-2015) تقريبا. حيث تسهم في تقييم مدى تقدم وزارات وأجهزة الدولة في ميادين تحقيق التنمية المستدامة بصورة فعلية، وتقيم وضع الدولة من خلال معايير رقمية يمكن حسابها ومقارنتها مع الدول المتقدمة والنامية، كما توضح هذه المؤشرات نقاط القوة وجوانب الضعف في تطبيق سياسات الدولة ومدى نجاعتها في مجالات التنمية المستدامة. من بينها نتطرق إلى:

1.2. معدل النمو الإقتصادي: يعتبر من أهم المؤشرات التحليل الإقتصادي، ويعتمد الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو، فهو يعتبر ثروة للتمويل. وقد حققت الجزائر معدلات نمو متباينة تناوبت بين الإنخفاض والإرتفاع تفاعلا مع الأحداث والظروف العالمية، ضف إلى ذلك الخصائص القطاعية المختلفة للإقتصاد الجزائري وانعكاساته على الأداء الإقتصادي والمعدلات المحققة. والجدول الموالي يوضح تطور معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة من 2005 إلى غاية 2015 كمايلي:

جدول 01. تطور معدلات النمو الإقتصادي للفترة من 2005-2015

السنوات	2005	2007	2009	2011	2013	2014	2015
معدل نمو الناتج الداخلي الخام (%) PIB	5.1	4.6	2.4	2.4	2.8	3.8	3.8

المصدر: بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر، مؤشرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

شهد النمو الإقتصادي تحسنا في فترة الإصلاحات المتخذة خاصة في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001 – 2004). حيث بلغ سنة 2003 معدل 6.9%. بعدها بدأ في التراجع الطفيف ليبلغ نسبة:4.6% سنة 2007. لكن هذا النمو المسجل لا يرجع كله لتحسن الوضع الإقتصادي في الجزائر، بل هناك عدة اعتبارات أخرى أهمها العوائد النفطية التي استفادت منها الجزائر بسبب ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي(سايح،2013 ; مراد،2010). وبعد الصدمة القوية لسنة 2009 الخاصة بالأزمة المالية الدولية والأزمة الإقتصادية الدولية، تأكد انتعاش النمو الذي يجره أساسا الطلب الداخلي المدعم بدوره بزيادة الموارد حيث بلغ معدل 3.3% سنة 2010. أما في سنة 2014 فقد اشتدت هشاشة الإقتصاد الجزائري تجاه الصدمة الخارجية ابتداءا من السداسي 2 من 2014، تأثرا بالإنخفاض الهائل لأسعار البترول واستمرار الركود في قطاع المحروقات رغم المجهودات الإستثمارية المبذولة فيه. إلا أن هذه السنة شهدت انتعاشا للنشاط الإقتصادي بمعدل نمو قدره 3.8%، في وضع يتميز بتراجع أداء النمو خارج المحروقات واستمر على هذا الحال سنة 2015، وبالرغم من كونها تفوق تلك المسجلة في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(MENA) (2,3٪)، فإن هذه الوتيرة تبقى تقل عن تلك المسجلة في البلدان الناشئة والنامية والمقدرة ب 4,0% (Banque d'Algérie,2008-2015) ويتوقع تقرير" المرصد الإقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا–ربيع2016" أن يظل النمو الإقتصادي في الجزائر متواضعا ليصل إلى 3.4% عام 2016 (البنك الدولي، 2017). وبهذا نستنتج أن المشاريع التنموية المطبقة

المؤلف المرسل: د/يونس بوعصيدة رضا r.younes_bouacida@univ-skikda.dz

في الجزائر لم تثمر كثيرا ولم يتم التوصل إلى النتائج المرجوة. فرغم تحسن الأوضاع إلا أنها تبقى ضئيلة وغير كافية، فعلى الجزائر أن تبذل مجهودات أكبر من أجل تحسين معدل النمو الإقتصادي عن طريق تنويع الإقتصاد والإعتماد على مصادر أخرى غير المحروقات وتطوير باقي القطاعات.

- كما يعتبر **معدل تغير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي** من أهم المؤشرات دلالة على مستوى الرفاه في المجتمع وكذلك مؤشر لقياس حجم السوق. والجدول الموالي يوضح نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر للفترة من (2005-2015) كما يلي:

جدول 2. نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

السنة	2005	2007	2009	2012	2013	2015
نصيب الفرد (دولار أمريكي)	3102.04	3939.56	3875.82	5583.62	5492.12	4154.12

Source :
http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=DZ

حيث شهد متوسط دخل الفرد في بداية برنامج الإصلاح تراجعا، ثم بدأ في التحسن كما هو موضح في الجدول أعلاه، واستمر في الإرتفاع ليبلغ قيمة 5583.62 دولار سنة 2012 نضرا لارتفاع مداخيل النفط، كما بلغ سنتي 2013 و2015 على التوالي: 5492.12 و4154.12 دولار أمريكي للفرد أي أن هناك تراجع طفيف خلال السنتين الأخيرتين من سنوات الدراسة نظرا للأزمة النفطية كذلك. وبالتالي فإجمالا يمكن القول أننا قد سجلنا ارتفاعا محسوسا في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا

يعتبر دلالة على مستوى الرفاه في المجتمع الجزائري. وبالرغم من أنه مرتفع مقارنة بنضيريه في تونس والمغرب الذين بلغا سنة 2015 على التوالي: (3.822,4 و2.878,2 دولار أمريكي للفرد) إلا أن الواقع يبقى بعيدا عن الأرقام. فصحيح أن الجزائر تعد من الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، وذلك دلالة على أن حجم السوق مشجع على نمو الإستثمار الخاص، إلا أن المجتمع الجزائري يشهد فروقات اقتصادية واجتماعية كبيرة بحيث تؤكد الإحصاءات الرسمية أن 20% الأكثر غنى يستهلكون 32% من الدخل الوطني في حين 40% الآخرين يستهلكون 6% فقط من الدخل الوطني(سايح، 2013 ؛ البنك الدولي،2017 ؛ ناصر،2016).

فالاقتصاد الجزائري يعتبر اقتصادا هشا لارتباطه الوثيق بقطاع المحروقات، وبالتالي يجب تنويع القطاع الإقتصادي وخاصة القطاع الصناعي النظيف لزيادة خلق الثروة.

2.2. الطاقات المتجددة: بالرغم من الإهتمام الذي توليه الجزائر للطاقات المتجددة بداية من سنوات 2000 إلا أن ما تم تحقيقه على أرض الواقع يبقى بعيدا عن مستوى التطلعات. فعام 2003 مثلا بلغ إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة حوالي 0.1 مليون طن مكافئ وهو ما يمثل 0.3% من الإمدادات الطاقوية.

وقد عرفت الجزائر خلال السنوات الأخيرة تطورا خاصة فيما يتعلق باستغلال الثروة الشمسية الهائلة التي تتميز بها خاصة في المناطق الصحراوية، حيث تم خلال سنة 2010 إنتاج0.8% من إجمالي الكهرباء المنتجة من الطاقة الشمسية (تريكي، 2014) . إذ سمحت هذه الميزة بتنمية تكنولوجيات الطاقة الشمسية الفوطوفولطية في الإنتاج الصغير لتوفير الكهرباء خلال العشرية الأخيرة (إيصال الكهرباء ل18 قرية نائية في الجنوب) (تريكي، 2014).

ورغم إمكانية استغلال تطبيقات الطاقات المتجددة في استعمالات مختلفة إتاحتها محليا، إلا أنه لا توجد استراتيجية إنتاج وطنية للطاقة تعتمد على مصادر الطاقات المتجددة بنسب كبيرة، كما تعتبر المشاريع المجسدة حاليا في مجال الطاقات النظيفة غير

المؤلف المرسل: د/يونس بوعصيدة رضا r.younes_bouacida@univ-skikda.dz

كافية لتلبية حاجات السوق الوطنية، حيث تعتمد الجزائر بشكل كبير على الغاز وكذا الطاقة البخارية بتغذية مشتقات البترول وهذا راجع لتوفرها بكميات كبيرة ناهيك عن انخفاض أسعارها، وتبلغ نسبة تموين الغاز الطبيعي ومشتقاته 98% من الإنتاج الوطني الصافي من الكهرباء بينما تقدر نسبة مساهمة الطاقة المائية في إنتاج الكهرباء ب 0.21% (بلقاسم وعبد الصمد، 2013).

-نسبة انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة في الجزائر: ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول 3. حصة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء في الجزائر

السنوات	2005	2007	2009	2011	2014	2015
نسبة الإنتاج	1.53	0.57	0.75	0.9	0.63	0.53

Source : https://yearbook.enerdata.net/renewable-in-electricity-production-share-by-region.html#renewable-in-electricity-production-share-by-region.html

ونلاحظ من خلال الجدول أن حصة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء في الجزائر من إجمالي انتاج الطاقة ضئيلة جدا على مر سنوات الدراسة حيث أن النسب تتذبذب صعودا ونزولا بقيم متقاربة وضئيلة، فقد بلغت نسبة 0.53%سنة 2015، بينما في ألمانيا كانت 32,2% لنفس السنة، وهو ما يوضح جليا التأخر الذي تشهده الجزائر في هذا المجال (enerdata,2017) .

من خلال ما سبق نجد أن اعتماد الجزائر على المصادر المتجددة في إنتاج الطاقة يبقى بعيدا جدا عن مستوى الإمكانيات المتوفرة، فلابد على الجزائر أن تقوم بتغيير سياستها الطاقوية خاصة وأن الطلب على الكهرباء في تزايد مستمر.

3.2 التنمية البشرية: يعتبر مؤشر التنمية البشرية مقياسا هاما وضعته الأمم المتحدة لقياس رفاهية الشعوب في العالم، وتخصص له تقريرا سنويا يصدر منذ سنة 1999 بهدف قياس مستوى تنمية البلدان وتحسين أوضاع الشعوب. ويتعلق هذا المؤشر بقياس متوسط

العمر المتوقع للفرد ومستوى التعليم والأمية والمستوى المعيشي في مختلف بلدان العالم. وعلى هذا الأساس يبنى مؤشر التنمية البشرية حيث تقع قيمته بين0 و1. وبالتالي ترتفع التنمية البشرية كلما اقترب من قيمته العظمى.

والجدول الموالي يوضح تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر للفترة من 2005 إلى 2015:

جدول 4. تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر (2010-2015)

السنة	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القيمة	0.670	0.724	0.732	0.737	0.741	0.743	0.745

Source : http://hdr.undp.org/en/composite/trends.

إن مؤشر التنمية البشرية في الجزائر يشهد تطورا وتحسنا مستمرا مع مرور الزمن، فقد انتقل من 0.640 سنة2000 إلى 0.724 سنة 2010، وقد أعلنت منظمة الأمم المتحدة سنة 2010 في تقريرها للتنمية البشرية أن الجزائر حققت تقدما كبيرا في مجال التنمية البشرية، وأنها تعد واحدة من بين 10 دول من العالم ذات تنمية بشرية عالية، كما احتلت المرتبة التاسعة عالميا ضمن قائمة ضمت 135 جولة حققت أسرع نسبة تقدم في معدل التنمية البشرية خلال العقود الأربعة الماضية، موضحة ان مصدر التقدم ليس إيرادات النفط والغاز كما يفترض وإنما يعود بالأساس إلى انجازات الجزائر الكبيرة في الصحة والتعليم وهما بعدين غير مرتبطين بالدخل من دليل التنمية البشرية (undp,2017 ؛ بن عباس،2015) . ثم استمر المعدل في الإرتفاع أن بلغ 0.743 سنة 2014، حيث تقدمت الجزائر ب 10 مراتب في التصنيف العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية منتقلة من المرتبة 93 في 2013 إلى المرتبة 83 في 2014 ضمن 188 بلد حول العالم، والذي صنفها ضمن 56 بلد ذو تنمية بشرية مرتفعة، متقدمة في ترتيبها العالمي على دول المغرب العربي والكثير من الدول العربية الأخرى. وحسب المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي في الجزائر، فإن ذلك راجع للمجهودات المبذولة وخاصة فيما يتعلق بجانبي دخل الفرد والصحة. كما قد حافظت الجزائر على مرتبتها ال 83 سنة

المؤلف المرسل: د/يونس بوعصيدة رضا r.younes_bouacida@univ-skikda.dz

2015، واحتلت المرتبة 3 على المستوى الإفريقي، وال 8 على المستوى العربي. وبهذا نستنتج أن مؤشر التنمية البشرية قد عرف تحسنا كبيرا في الجزائر، وذلك على مستوى السنوات الأخيرة نتيجة الإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية وزيادة الإنفاق العمومي التي باشرتها السلطات العمومية، وهذا دلالة على أن السياسات المتبعة من طرف الدولة الجزائرية في هذا المجال تسير في الطريق الصحيح بالرغم من وجود تحديات عديدة من أهمها عدم المساواة وصعوبة توفير العمل اللائق للأفراد (globalcarbonatlas,2017 ; undp,2017; djazairess,2017;).

4.2 الإنبعاثات الغازية(غاز ثاني أكسيد الكربون co_2): انبعاثات ثاني أكسيد الكربون هي المسؤول الأول عن التغير المناخي الذي يعتبر من أهم القضايا البيئية التي تندرج في الغلاف الجوي، كما يعتبر من المؤشرات البيئية الهامة للتنمية المستدامة. والجدول الموالي يوضح انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر للسنوات من 2005 إلى 2015، كمايلي:

جدول 5. إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر (متوسط نصيب الفرد بالطن المتري)

السنة	2005	2006	2008	2010	2012	2014	2015
الإنبعاثات	3.2	3.0	3.2	3.3	3.5	3.7	3.8

Source : www.albankaldawli.org, www.globalcarbonatlas.org.

من خلال الجدول نلاحظ أن انبعاثات co_2 في الجزائر في تزايد مستمر، حيث كان متوسط نصيب الفرد من الإنبعاثات سنة 2006: 3 طن متري أين احتلت الجزائر المرتبة 39 عالميا من حيث الإنبعاثات التي قدرت ب101 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون، ثم استمر في الإرتفاع إلى أن بلغ 3.8 طن متري كمتوسط لنصيب الفرد من الإنبعاث سنة2015 أين احتلت الجزائر المرتبة 35 في انبعاثات الكربون في العالم بانبعاث قدره 150 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون، أي 0.41% من الإنبعاثات العالمية. وإذا ما

لاحظنا انبعاث غاز co_2 في المغرب فنلاحظ أنها تعتبر قليلة مقارنة بالجزائر على الرغم من أن كلتيهما دولتين ناميتين، حيث قدر متوسط نصيب الفرد من انبعاث غاز co_2 في المغرب سنة 2015: 1.8 طن متري (globalcarbonatlas, 2017) . ومنه نستنتج أنه بالرغم من السياسات والإستراتيجيات المنتهجة من طرف الجزائر في إطار حماية البيئة، إضافة إلى مصادقتها على اتفاقية كيوتو المتعلقة بتخفيض انبعاثات الغازات، ولجوئها إلى الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة وكمية الإنبعاثات الغازية في تزايد مستمر، وهذا دليل على ضعف هذه السياسات وعدم الإلتزام بما ورد الإتفاقيات من تخفيض للإنبعاثات الغازية (رغم أن الجزائر غير ملزمة بذلك باعتبارها دولة نامية تسعى لتحقيق تنمية إقتصادية مقارنة بغيرها من الدول الكبرى الصناعية التي تعتبر المسؤول الأول عن الإنبعاثات وتلوث الهواء). ومن أجل هذا فعلى الجزائر أن تكون أكثر حذرا في هذا الخصوص وأن تبذل مجهودات أكبر من أجل تقليص الإنبعاثات الغازية في الجو التي تتسبب في ظاهرة الإحتباس الحراري وتغير المناخ، والإعتماد أكثر على الطاقات البديلة والمتجددة. خصوصا مع توقيعها على اتفاق باريس حول التغيرات المناخية لعام 2015 (aps, 2017).

5.2. التنوع البيولوجي: اشتهرت الجزائر عبر التاريخ بغاباتها وبثراء حياتها البرية التي انقرض منها الكثير في الوقت الحاضر أو أصبحث مهددة بالإنقراض نتيجة تدهور بيئاتها لعدة أسباب طبيعية وبشرية.

وتتواجد في الجزائر أنواع عديدة ومختلفة من الأحياء مثل الحشرات التي تصل إلى 2125 نوعا منها 13 نوع محمية على القطر، و40 نوعا من الزواحف منها 8أنواع محمية و12 نوع من البرمائيات، أما الطيور فتتوفر على 336 نوعا منها 39 محمية قانونيا، والثدييات 107 فصيلة منها 47محمية، إضافة إلى 3139 نوع نباتي من بينها 50% جد نادرة بينما ينمو البعض منها في مناطق معينة فقط كالصنوبر الأسود الذي لا ينمو إلا في منطقة تيكجدة في جرجرة، وبالنسبة للأسماك والأعشاب البحرية فالجزائر

المؤلف المرسل: د/يونس بوعصيدة رضا r.younes_bouacida@univ-skikda.dz

تزخر ب164 فصيلة سمكية تعيش في البحر و30 فصيلة أخرى في المياه العذبة و 1084 فصيلة من الأعشاب البحرية (شتوح،2009).

- **المحميات الطبيعية في الجزائر:** حيث يوجد عدد من المحميات يصل إلى 18 محمية بمساحة إجمالية تصل إلى 56 مليون هكتار أي بنسبة 24% من مساحة الجزائر، والمتمثلة في 10 منتزهات وطنية و4 محميات طبيعية و4 محميات صيد بري (المنظمة العربية للزراعة، 2017).

كما تتنوع اختصاصات إدارة التنوع البيولوجي والمحميات الطبيعية في الجزائر، وتشمل المؤسسات الحكومية التالية:

المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة (ومن اختصاصاته إعداد السياسات والتشريعات والبرامج والخطط المرتبطة بتنمية الموارد وحماية البيئة)، المديرية العامة للبيئة (تتبع لها مفتشيات للبيئة، تقوم بحماية الموارد البيئية على مستوى الولايات)، وزارة الفلاحة (تتبع لها المديرية للغابات، التي تختص بمهام إدارة محميات الصيد التي يبلغ عددها 4 محميات، بالإضافة إلى إدارة مراكز الصيد البري ويبلغ عددها 5 مراكز)، الوكالة الوطنية لحماية الطبيعة(تختص بإدارة الحضائر الوطنية) (المنظمة العربية للزراعة، 2017).

- **نسبة المناطق البرية والبحرية المحمية في الجزائر من إجمالي المساحة الإجمالية:** وطبقا للبرنامج البيئي للأمم المتحدة والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة تم تحديد نسبة المناطق المحمية من إجمالي المساحة الإقليمية في الجزائر. ويظهر ذلك في الجدول الموالي:

القيمة	6.0	7.5
التغير %	-	24.75

جدول 6. المناطق البرية والبحرية المحمية في الجزائر (نسبة مئوية من إجمالي المساحة الإقليمية)

Source : http://ar.knoema.com/atlas

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن نسبة المناطق المحمية في الجزائر من إجمالي المساحة الإجمالية قد ارتفعت، حيث كانت سنة 2000 تمثل نسبة 6.0% من المساحة الكلية، وظلت على هذا الحال لعدة سنوات ثم بدأت النسبة في الإرتفاع لتصل إلى 7.5% من المساحة الإقليمية للجزائر سنة 2014. حيث أن هذه النسبة تعتبر جيدة إذا ما قارناها بتونس والتي بلغت نسبة 3.7 لنفس السنة. لكنها تبقى ضئيلة مقارنة بدول أخرى كالمغرب وفرنسا حيث بلغت هذه النسبة لكل منهما على التوالي: 20.1% و25.7% سنة2014 (knoema,2017).

فبالرغم من الإستراتيجيات والقوانين التي تم وضعها والعمل بها في الجزائر من أجل حماية البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي إلا أن النتائج لم تكن مطمئنة ولا بالمستوى المطلوب، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على الإهمال الذي تعرفه الجزائر في مجال التنوع البيولوجي وحماية البيئة، وعدم التقيد بالقوانين واللامبالاة في تطبيقها مع نقص الوعي وغياب الرقابة. وبالتالي عدم نجاح السياسات المسطرة في هذا المجال وإن كانت هناك بعض التحسينات الطفيفة.

3.تحديات وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر.

1.3 تحديات التنمية المستدامة في الجزائر: هناك عدة تحديات تواجهها التنمية المستدامة في الجزائر، سنحاول التطرق لأبرزها فيما يلي:

1.1.3 ضعف معدلات النمو الاقتصادي: كما تم التطرق إليه سابقا فالتحسينات المسجلة في معدلي النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مرتبطة أساسا

المؤلف المرسل: د/يونس بوعصيدة رضا r.younes_bouacida@univ-skikda.dz

بمداخيل المحروقات التي تعتبر المصدر الأساسي لمداخيل اقتصاد الوطن. ولتحسين معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات يجب العمل على: تشجيع القطاعات ذات الأولوية كالفلاحة والسياحة إضافة إلى الصناعة، إصلاح النظام الضريبي لتحفيز الإستثمار والفعالية في تسيير المنظومة الجبائية، عصرنة التسيير وتحديث إجراءات تسيير رأس المال المادي والبشري (مراد، 2010).

2.1.3 تفشي البطالة والفقر: فمنذ سنة 1985 بدأت مشكلة البطالة في الجزائر تتفاقم نتيجة الإنكماش الاقتصادي وتراجع وتيرة الشغل(مراد، 2010) ، بعدها شرعت الحكومة في وضع برامج عديدة لترقية الشغل من أجل التخفيف من حدة البطالة، ومنذ سنة 2000 بدأنا نلمس انخفاض في معدلاتها إلا أنها تبقى مرتفعة، كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول 7. تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة من 2005-2015

السنوات	2005	2010	2012	2013	2014	2014
معدل البطالة (%)	15.3	10.0	11.0	9.8	10.6	11.2

المصدر: بالإعتماد على منشورات الديوان الوطني للإحصائيات

كما تجدر الإشارة إلى أن التحسن المسجل لم يكن نتيجة إنشاء مناصب شغل دائمة حيث أن نسبة كبيرة من المناصب الجديدة هي مؤقتة (حاجي، 2014). إضافة إلى ضعف التأهيل وتمركز اليد العاملة في الإدارات على حساب قطاع الصناعة والفلاحة. ولزيادة فعالية مكافحة البطالة يجب مراعاة عدة اعتبارات من أهمها: وضع آليات لمتابعة وتقييم مختلف مراحل برامج التشغيل، توجيه اليد العاملة نحو قطاعي الفلاحة والأشغال العمومية، التنسيق بين مراكز التكوين والتعليم مع احتياجات المؤسسة وسوق العمل، زيادة وتيرة النمو الاقتصادي لرفع مستوى التشغيل، الاهتمام بتكوين يد عاملة مؤهلة خاصة للقطاعات التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة...إلخ (الجودي، 2016).

- أما بالنسبة لمؤشر الفقر فنلاحظ أن هناك تحسن ملحوظ في مجال مكافحته في الجزائر، والجدول الموالي يوضح تطور مؤشر الفقر البشري في الجزائر للفترة من 2005 إلى 2011 كما يلي:

جدول 8. تطور مؤشر الفقر البشري ومكوناته في الجزائر للفترة 2005 -2011

السنوات	2005	2007	2009	2011
النسبة المئوية لمؤشر الفقر البشري	16.60	18.23	15.41	13.69
النسبة المئوية لاحتمال الوفاة قبل سن 40	6.39	5.83	6.5	6.10
النسبة المئوية لمعدل الأمية لفئة 15 سنة فما فوق	23.70	26.16	22	19.5
النسبة المئوية للسكان المحرومين من الماء الشروب	5	5	5	5
النسبة المئوية للأطفال الذين يعانون من نقص الوزن أقل من 5 سنوات	3.5	3.70	3.1	3.1

المصدر: حاجي فطيمة (2014)، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للفترة 2005-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 212.

ورغم التحسن الملحوظ في مكافحة الفقر كما يوضحه الجدول إلا لأنه على العموم يبقي مؤقتا وغير كاف، نتيجة مواصلة الجزائر بالاعتماد على مورد واحد في إيراداتها وهو البترول، وكذلك من بين أهم التحديات التي تواجهها الجزائر في إطار مكافحة الفقر: الدور المحدود الذي يلعبه كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص للقضاء على هذه الظاهرة، انتشار الفساد... وغيرها. وبالتالي فينبغي على الحكومة مضاعفة جهودها وتبني استراتيجية مكثفة واضحة المعالم في مكافحة الفقر(حاجي، 2014).

المؤلف المرسل: د/يونس بوعصيدة رضا r.younes_bouacida@univ-skikda.dz

3.1.3 التلوث البيئي: فرغم إدراك الحكومة الجزائرية بأهمية البيئة إلا أن حدة التلوث البيئي تفاقمت، وذلك راجع لعدة عوامل من بينها: قيام صناعة تعتمد على الإستهلاك المكثف للطاقة، ضعف مستويات جمع وتسيير النفايات، النمو الديمغرافي، ضعف برامج إعادة التطهير واستغلال مياه الصرف، سوء التهيئة العمرانية المنجزة، وسوء استغلال موارد الطاقة (مراد،2010).

4.1.3 تحديات الطاقة المتجددة: ومن بين التحديات التي تواجهها الجزائر في مجال الطاقات المتجددة هي تعثر برامج الطاقة المتجددة الوطنية رغم رصد مبالغ طائلة لها، ونقص الطاقات الفنية والتقنية اللازمة لتطبيق تكنولوجيتها مع ارتفاع التكلفة الرأسمالية لهذه المشاريع في ظل قصور آليات التمويل، إضافة إلى قلة الاهتمام باستخدام هذه المصادر لإنتاج الطاقة ونقص الوعي في هذا المجال، مما يشكل عائقا كبيرا أمام الإعتماد على مصادر الطاقة المتجددة في الجزائر(تريكي، 2014).

2.3 آفاق التنمية المستدامة في الجزائر: عملت الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة للبلاد على وضع آفاق ومشاريع مستقبلية لتلبية احتياجات الجيل الحاضر وضمان متطلبات الجيل القادم، من خلال برامج ومشاريع طويلة الأجل في شتى المجالات، وسنقوم بالتطرق لبعضها في الآتي:

1.2.3 آفاق بعض القطاعات في ظل برنامج التنمية(2015-2019):

- الفلاحة والتنمية الريفية: يهدف المخطط لزيادة الإنتاج من خلال تحديث وسائل الإنتاج الفلاحي ومكننته، حيث أن القطاع يتدعم كل سنة ب 6000 جرار و500حصادة. وحسب وزير القطاع فالجهود متواصلة من أجل زيادة الإنتاج الزراعي والتوصل لسقي 2 مليون هكتار من المساحات المخصصة لإنتاج الحبوب في 2019. وسيتم التركيز على خبرات الفلاحين من خلال التكوين الجيد والتمكين من الوسائل التقنية الضرورية. حيث سيكون من الممكن في آفاق 2019 وقف استيراد الحليب

واللحوم الحمراء فضلا عن التمور، وسيكون من الممكن أيضا الإستثمار في الأسواق الخارجية من خلال تسويق الطماطم المصبرة والبطاطا وباقي الفواكه والخضر والمنتجات الفلاحية. كما أكد الوزير أن الدولة ماضية في تدعيم الفلاحين لتحقيق الأهداف التنموية المحددة (radioalgerie,2016).

- السكن والعمران والمدينة: برمجت وزارة السكن والعمران والمدينة خلال هذا البرنامج الخماسي، إنجاز 1,6 مليون وحدة سكنية من مختلف الصيغ، في إطار مخطط استثماري قيمته 4500مليار دج وهو ما يعادل 56 مليار دولار، واتخذت الوزارة في هذا الإطار جملة من الإجراءات لتجسيد هذا البرنامج من خلال تحديث تقنيات البناء، وتسوية النزاعات العالقة بين مؤسسات وأصحاب المشاريع المنتدبة، وتشجيع حصول المؤسسات الجزائرية خاصة الصغيرة والمتوسطة على المشاريع عن طريق المناولة، ويهدف إلى حل أزمة السكن مع نهاية 2018 (djazairess,2015) .

- قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: في هذا الإطار تم الإمضاء على اتفاقية ما بين الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكل من الوكالة الوطنية لترقية الحضائر التكنولوجية وتطويرها، والوكالة الوطنية لتقييم نتائج البحث العلمي والتطور التكنولوجي. تهدف إلى إنشاء 10.000 مؤسسة ناشئة خلال الفترة من 2015-2019 أي أكثر من عدد المؤسسات التي تم انشاؤها منذ إطلاق جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى غاية 2014(18 سنة) والتي بلغ عددها ما يقارب 8.250 مؤسسة. كما سيتم بذل المزيد من الجهود من أجل مرافقة الشباب أصحاب المشاريع ومساعدتهم في مسار النمو ليصبحوا بذلك نماذج فعلية للنجاح (mtess, 2016) .

2.2.3 آفاق الطاقات المتجددة في إطار البرنامج الجديد لتنمية الطاقات المتجددة 2015-2030: تم اعتماده من طرف الحكومة في إصداره الحديث من قبل خدمة وزارة الطاقة. فإدماج الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة الوطني هي قضية رئيسية في سياق

المؤلف المرسل: د/يونس بوعصيدة رضا r.younes_bouacida@univ-skikda.dz

الحفاظ على الموارد الأحفورية وتنويع سلاسل انتاج الكهرباء وكذا المساهمة في التنمية المستدامة. وبعد حوالي أربع سنوات من إطلاق برنامج تنمية الطاقات المتجدّدة والنجاعة الطاقوية، الذي صادقت عليه الحكومة في فيفري 2011، ظهرت خلال المرحلة التجريبية والاختبار التكنولوجي، عناصر جديدة وملحّة على الساحة الطاقوية تتطلب مراجعة البرنامج. وهكذا، فإن برنامج الطاقات المتجدّدة الجديد يتمثل في وضع طاقة متجدّدة منذ البداية بقدرة 22.000 ميغاوات في أفق 2030 بالنسبة للسوق الوطني، مع التمسك بخيار التصدير كهدف استراتيجي إذا سمحت ظروف السوق بذلك. وهكذا ومع حلول سنة 2030، فإن % 37 من القدرة القائمة و% 27 من الإنتاج الكهربائي الموجّه للاستهلاك الوطني، ستكون من أصل قابل للتجدّد. وتنوي الجزائر أن تتموضع كفاعل مصمّم في إنتاج الطاقة من الوسائل الشمسية ومن الرياح مع إدماج الكتلة الحيوية والتوليد المشترك والحرارة الجوفية. هذه الفروع الطاقوية ستكون المحرّك لتنمية اقتصادية دائمة من شأنها دفع نموذج جديد من التنمية الاقتصادية. ولأجل تصدير الكهرباء الخضراء إلى أوروبا، تستعد الجزائر لإقامة شراكات بمجرد توفر الظروف، وهذا من خلال إنجاز قدرات إضافية (Programme_EnR, 2016).

الخاتمة:

قد أصبحت التنمية المستدامة ضرورة حتمية بالنسبة للدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، نظرا لدورها الكبير في تطور هذه الدول وترقية اقتصادياتها وذلك في ظل حماية البيئة ومواردها الطبيعية، حفاظا على حقوق الأجيال القادمة.

وبالنسبة للجزائر فرغم كل جهودها المبذولة وسياساتها الموضوعة، إلا أنها لازالت تعاني من نقائص ولازالت بعيدة عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فهناك تحديات عديدة تعرقل مسيرتها التنموية، إلا أننا وبالرغم من ذلك نؤكد على أن ما تمتلكه الجزائر من إمكانات وموارد يؤهلها للحاق بركب الدول المتقدمة وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

ومن بين أبرز النتائج التي تم التوصل إليها، نذكر:

- بذلت الجزائر مجهودات كبيرة من أجل التنمية المستدامة، فقد وضعت مجموعة من الإصلاحات المتمثلة في البرامج التنموية الهادفة لتحسين المستوى المعيشي للأفراد، وآليات مؤسسية ومالية وقانونية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عمليات اتخاذ القرار كما قد خصصت لذلك مبالغ هائلة، إلا أنها تواجه العديد من الصعوبات والمشاكل التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- الجزائر وإن كانت بعض مؤشراتها تعكس رغبتها القوية في المضي قدما نحو استراتيجية التنمية المستدامة إلا أنها لا تزال بعيدة عن تحقيق هدفها، والفجوة بينها وبين الدول المجاورة في نفس المجال تبين حقيقة أن الرغبة وحدها غير كافية وإنما القدرة على تطبيق المخطط تأتي في المقدمة.
- من بين أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة في الجزائر: تفشي البطالة والفقر، مع ضعف معدلات النمو الاقتصادي واعتماده الرئيسي على قطاع المحروقات، إضافة إلى القصور الذي تعاني منه الطاقات المتجددة بسبب التكاليف والتكنولوجيا المتطورة التي تحتاجها، والمشاكل البيئية وغيرها من المشاكل. إضافة إلى كل هذا يمكن القول أنه من بين أهم الأسباب التي تعرقل مسيرة التنمية المستدامة في الجزائر تكمن في ثقافة الفرد الجزائري وانتشار الفساد مع غياب الرقابة.

كما توصلنا لمجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساعد الجزائر على تحقيق التنمية المستدامة منها:

- العمل على نشر ثقافة التنمية المستدامة والقيام بعملية توعية واسعة تستهدف كل فئات المجتمع. والعمل على ترقية الموارد البشرية والكفاءات العلمية مع إيلاء اهتمام أكبر بالبحث العلمي والتطوير.
- على الجزائر توجيه استثماراتها الأجنبية إلى القطاعات غير النفطية مثل: الصناعة والزراعة والسياحة، التي تعتبر كقطاعات غير مفعلة في الجزائر إضافة إلى الإعتماد

المؤلف المرسل: د/يونس بوعصيدة رضا r.younes_bouacida@univ-skikda.dz

على الطاقات المتجددة كمصدر جديد للطاقة، فهي من القطاعات المهمة التي يجب على الجزائر تبادل الخبرة الأجنبية فيها وأن تراهن عليها، لأنها ستخلق ثروة جديدة إضافة إلى توفير مناصب شغل وبالتالي القضاء على البطالة وتخفيف حدة الفقر مما يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي والمحافظة على البيئة، وهذا على غرار تجارب بعض الدول.

- تبني برامج وخطط إنمائية طموحة تحقق الاستخدام الأمثل لما هو متاح من موارد وثروات في الجزائر مع متابعة تنفيذها على أكمل وجه والرقابة عليها وتصحيح الأخطاء إن وجدت.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. **احمد عبد الفتاح ناجي**(2013)، التنمية المستدامة في المجتمع النامي، دار الكتب والوثائق القومية، ط1، مصر، ص ص 147-162.

مقال في مجلة:

1. **الجودي صاطوري** (2016)، التنمية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر،2016، العدد 16، ص ص 305، 306 ؛ ص ص 307-309.
2. **رزمان كريم** (2010)، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 7، ص ص 200-205.
3. **مراد ناصر**(2010)، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، العدد 26، ص ص 143؛ ص ص 150-153 ؛ ص145.

مقال منشور في ملتقى:

1. **بلقاسم سعودي- عبد الصمد سعودي**(2013)، مداخلة بعنوان: مصادر الطاقات المتجددة المتاحة وبرامج ومشاريع استغلالها في الجزائر في ظل الآثار البيئية للصناعة البترولية، الملتقى الوطني حول: "فعالية الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل التوجه الحديث للمسؤولية البيئية"،2-3 نوفمبر، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة سكيكدة، الجزائر، ص ص 9، 10.

الوثائق:

1. منشورات **المنظمة العربية للتنمية الزراعية**، دراسة تنسيق وتطوير التشريعات الخاصة بالحياة البرية في الوطن العربي، بدون سنة نشر، ص ص 11-112.

المذكرات:

1. **بن عباس شامية** (2015)، تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المنظمات وانعكاسها على التنمية المستدامة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، ص380.
2. **تريكي عبد الرؤوف** (2014)، مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص ص 167-168 ؛ ص 169؛ ص ص 193-194.
3. **حاجي فطيمة** (2014)، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للفترة 2005-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 159 ; ص 256 ؛ ص ص 232-237.
4. **زرنوح ياسمينة**(2006)، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية، مذكرة ماجيستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، ص ص 179-184.
5. **سايح بوزيد**(2013)، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، ص ص 366، 367 ؛ ص 369.
6. **شتوح وليد**(2009)، واقع وآفاق التنمية المستدامة في الدول النامية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص144.

المؤلف المرسل: د/يونس بوعصيدة رضا r.younes_bouacida@univ-skikda.dz

7. **يحي مسعودي**(2009)، إشكاليات التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث حالة الجزائر، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص124.

مواقع الانترنيت:

1. **أطلس بيانات العالم**، على الموقع:
http://ar.knoema.com/atlas , consulté le : 25/03/2017.
2. **البنك الدولي**، على الموقع:
https://data.albankaldawli.org/ , consulté le : 22/03/2017.
3. **جزايرس**، على الموقع:
http://www.djazairess.com, consulté le : 15/04/2017.
4. **المنظمة العربية للتنمية الزراعية**، على الموقع الإلكتروني:
www.aoad.org/ftp/wild_life.pdf، تاريخ الإطلاع: 2017/03/24.
5. **ناصر مراد**، تشخيص ومكافحة الفقر في الجزائر، جامعة البليدة، الجزائر، على:
http://www.kantakji.com/economics/، تاريخ الإطلاع: 2016/04/20.
6. **وزارة العمل ولتشغيل والضمان الإجتماعي**، على الموقع:
http://www.mtess.gov.dz , consulté le 23/04/2016 .
7. **الوكالة الوطنية للأنباء**، على الموقع:
http://www.aps.dz/ar/algerie, consulté le : 28/04/2016

المراجع باللغة الأجنبية:

الكتب والمجلات والوثائق:

1. **Banque d'Algérie (2008-2015)** , Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Les Rapports Annuels.
2. Mate, Développement Durable Et Institutions "La politique algérienne de développement durable et de protection de l'environnement", p 9.
3. Sachs. I (1997), L'écodéveloppement, Stratégie pour le XXIe siècle, Éditions la Découverte, Paris.
4. World Commission on Environment and Development (WCED) (1987), "Our Common Future".

القوانين:

8. Loi n°03-10, du 19juillet 2003, relative à la protection de l'environnement dans le cadre du développement durable.

مواقع الانترنيت:

1. Enerdata (2017), Home Global Energy Statistical Yearbook 2017, sur : https://yearbook.enerdata.net/renewable-in-electricity-production-share-

by-region.html#renewable-in-electricity-production-share-by-region.html , consulté le : 18/06/2017.
2. Global Carbon Atlas (2017), sur : http://www.globalcarbonatlas.org/fr/CO2-emissions, consulté le : 24/03/2017.
3. UNDP(2016), Human Development Reports, sur : http://hdr.undp.org/en/2016-report, 21 /03/2017.
4. Ministère de l'énergie- Algérie, Programme_EnR_2016, sur : http://www.energy.gov.dz, consulté le : 05/04/2017.

5. قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول
01	تطور معدلات النمو الإقتصادي للفترة من 2005-2015
02	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر
03	حصة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء في الجزائر
04	تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر (2010-2015)
05	إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر
06	المناطق البرية والبحرية المحمية في الجزائر
07	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة من 2005-2015
08	تطور مؤشر الفقر البشري ومكوناته في الجزائر للفترة 2005 -2011

المؤلف المرسل: د/يونس بوعصيدة رضا r.younes_bouacida@univ-skikda.dz